

وزارة العدل

القرار

بصفحتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/١٥٦٨

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران .

المميز:

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٨/٦ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٣/١٤٥٣) فصل ٢٤/٧/٢٠١٤
والقاضي بالحكم على المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف للأسباب التالية وتتلخص بالتالي :

١. أخطأت المحكمة فيما توصلت إليه من نتيجة بإدانة المتهم والحكم عليه لوجود
التناقض الواضح في بيانات النيابة .
٢. أخطأت المحكمة فيما توصلت إليه من نتيجة لوجود اختلاف جوهري ما بين
أقوال شهود النيابة والسي دي .
٣. أخطأت المحكمة بعدم إجراء الخبرة الفنية المطلوبة من الدفاع ملتصقاً بقبول
التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية ونقضه موضوعاً .

وبتاريخ ٢٠١٤/٨/١٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع رده وتأييد القرار التمييزي .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :

١. جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات .
٢. جناية الشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمادتين (١/٢٩٢ وأ و ٦٨) عقوبات .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة أن المجني عليها تدير صيدلية خاصة في منطقة وادي صقرة وأثناء وجودها فيها لوحدها بحدود الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٠١٣/٩/٢٦ حضر لطرفها المتهم وطلب منها كأس ماء فاعتذرت منه إلا أنها فوجئت به ياتلف خلف الكاونتر ويهاجمها ويقبلها على فمها وخديها ويدخل يده من تحت ملابسها ويحس على نهديها ونزع عنها حجابها ويحاول تشليحها ملابسها لمواقعها وكانت تقاومه وتدفعه عنها حتى تمكنت من ذلك وأسقطته أرضاً وهربت خارج الصيدلية واستغااث بشخص مصري (لم يتوصل التحقيق لمعرفته) أمسك بالمتهم واتصلت هي بصاحب العمارة الموجودة فيها الصيدلية واتصل بالشرطة التي حضرت على الفور وألقت القبض على المتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وخلصت المحكمة من أوراق هذه الدعوى وبيناتها المقدمة والمستمعة أن الواقعة التي قنعت بها واطمأنت إليها تتلخص بأن المشتكية تعمل صيدلانية في صيدلية وادي صقرة وأنه في صباح يوم ٢٠١٣/٩/٢٦ كانت متواجدة بالصيدلية حيث فوجئت بدخول المتهم القواريق للصيدلية طالباً منها صرف (فكة) دينار وأصر بحجة نية ركوب الباص

حيث قامت المشتكية بفك الدينار له ثم طلب منها كأس ماء وعندما أخبرته بأنه لا يوجد ماء قام المتهم بالالتفات إليها من خلف الكاونتر حيث قام بمفاجأتها والهجوم عليها حيث أخذ يقوم بتقبيلها على وجهها وفمها بالوقت الذي أخذت فيه المشتكية تصرخ وتقوم بدفعه عنها ثم قام المتهم بتشليح المشتكية حجاب رأسها وأثناء محاولة المشتكية المدافعة عن نفسها والمشي باتجاه باب الصيدلية قام المتهم بمد يده على ثدييها من تحت الملابس حيث أمسك بثدييها وضغط عليهما بعدها قامت المشتكية بدفعه ثم سقطت على الأرض كما سقط هو الآخر وبعد ذلك تمكنت المشتكية من الوصول للباب حيث أخذت تستنجد بالمجاورين ومنهم حارس مصري يعمل في معرض سيارات مجاور للصيدلية الذي هب لنجدها وأمسك بالمتهم بعدها حضر حارس العمارة الشاهد الذي قام بالاتصال بالشرطة ثم قامت المشتكية بالاتصال بزوجها الشاهد الذي حضر للصيدلية وشاهد التسجيل المثبت على الكاميرات الموجودة بالصيدلية وبعد ذلك جرت الشكوى والملاحقة .

وبتطبيق القانون على الأفعال التي قارفها المتهم قررت المحكمة تجريم المتهم بجناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف وإعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالاغتصاب المسندة إليه لعدم وجود الدليل القانوني المقنع بحقه .

وعن أسباب الطعن :

وعن السبب الثالث المنصب على أن المحكمة لم توافق على إجراء الخبرة ونحن بدورنا نقر محكمة الجنايات الكبرى على عدم موافقتها لإجراء الخبرة لعدم الجدوى حيث عللت قرارها تعليلاً وافياً بعدم إجابة الطلب مما يستدعي رد هذا السبب .

وعن باقي الأسباب التي تنصب على النتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى ووزن البيئة وجود التناقض في بيانات النيابة العامة .

ورداً على ذلك نجد إن الواقعة المستخلصة والتي اعتمدتها المحكمة استندت إلى بيانات قانونية ولها أصلها في أوراق هذه الدعوى وتؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها وقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى هذه البيئة واتبعها مناقشة وتحليلاً وبدورنا نقر المحكمة فيما توصلت إليه من تسبيب وتعليل ونتيجة وواقعة جرمية وعقوبة التي تخضع ضمن الحد القانوني وأن الأفعال التي قارفها المتهم بحضوره إلى الصيدلية التي تعمل فيها المشتكية وقيامه بتقبيلها على وجهها وفمها وبتشليح المشتكية حجاب رأسها وبمد يده إلى ثدييها والضغط عليهما بشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات .

وحيث جاء الحكم مستوفياً لجميع الشروط القانونية ومستجمعاً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه مما يتعين معه تأييده ورد هذه الأسباب .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٥ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أش